قوله وحمل الطعام ابي بر او نحوه انتهى كما قوله لانها تختلف باختلاف الاماكن قال
في الايضاح هذا المعنى ظاهر ولكن لا يتمشى في بعض مواضعه والمعنى المعتمد
عليه عادة التجار حتى يعم المواضع كلها انتهى كما رحمه الله قوله فان فعل شيأ من
ذلك لا يضمه اي وكذلك لو تطوع متطوع بهذه الاعمال او باجارة انتهى كما قوله
وذكر في المحيط انه يضم طعام البيع وكسوته الى اخره لانفقة المشتري على نفسه في
سفره اهو كتب ما نصه قال الكرخي في مختصره وكذلك ان كان مضاربا انفق على الرفيق
في طعامهم وكسوتهم ومالا بد لهم منه اذا كان ما انفق من ذلك بالمعروف فان كان
اكثر لم يضم الفضل وضم ما بقي ولا يضم ما انفق على نفسه في سفره في كسوته
وطعامه ومركبه ودهنه وغسل ثيابه ولا يضم ايضا ما انفق على مرضي الرفيق
في اجرة طبيب او حجام او دواء ويضم ما انفق على الغنم في سيانها ولا يضم اجر
الراعي ولا اجل الدبق ولا يضم التاجر ايضا ما انفق على نفسه ولا يضم ما انفق
في تعليم صناعة ولا قرآن ولا شعر ولا في تعليم غير ذلك الى هنا لفظ الكرخي
انتهى غاية قوله واجرة السمسار ان كانت مشروطة الى اخره قال الكمال وتضم اجرة
السمسار في ظاهر الرواية وفي جامع البرامكة لا تضم لان الاجارة على السعي
لا تضم الا ببيان المدة وجه ظاهر الرواية العرف فيه وقيل ان كانت مشروطة
في العقد تضم وقيل اجرة الدلال لا تضم كل هذا اذا لم تجر عادة التجار ولا يضم
ثمن الحلال وخرزها في الدواب وتضم الثياب في الرفيق وطعامهم الا ما كان سرفا وزيادة
ويضم علف الدواب الا ان يرد عليه شيء متولد كالبانها وهدبها وسمنها فيسقط
قدر ما نال ويضم ما زاد بخلاف ما اذا اجر الدابة او العبد او الدار فاخذ اجرته
فانه يراجع مع ضم ما انفق عليه لان الغلة ليست متولدة من العين وكذا
دجاجة اصاب من بيضها يحتسب ما نال به وما انفق ويضم الباقي انتهى ما قال
الكمال قوله في المتن ويقول قام علي بكذا ولا يقول اشتريته بكذا لانه الاخره
وهذا بخلاف ما اذا اشترى الرجل متاعا ثم رقمه باكثر من ثمنه ثم باعه
مراجحة على رقمه فهو جايز وهي مسئلة الاصل حيث لا يقول قام علي
بكذا ولا اشتريته بكذا لانه كذب وانما يقول رقمه كذا وكذا فان اقال البيعه
مراجحة على ذلك قال محمد في الاصل وكذلك لو كان اصله ميراثا او هبة
او صدقة او وصية فقومه فقيمته ثم باعه مراجحة على تلك القيمة كان
ذلك جايزا انتهى غاية قوله وكذا بيت الحفظ كذا بخط الشارح والذي
في نسخ المتن وكذا بيت الحفظ انتهى قوله لمعنى في نفسه اي في نفس

المعلم

المعلم اه قوله وهو زكاوه ودهنه اي فلم يكن ما انفق على المعلم موجبا للزيادة في المالية ولا يخفى انه لا
شك في حصول الزيادة بالتعلم ولا شك انه سبب عن التعليم علاوة وكونه مما عادة القابلية في المتعلم
وهو كقابلية الثوب للصبغ فلا تمنع نسبته الى التعليم كما لا تمنع نسبته الى الصبغ فان ما هو مزيد
والتعليم علة عادية فكيف لا يضم وفي المبسوط اضافي نفي ضم المنفق في التحليل الى انه ليس بمعروف
قال وكذا في تعليم القضاء والعربية فالحق لو كان في ذلك عرف ظاهر الحقه بسائر المال وكذا الا بالحق
اجرة الطبيب والمفصد والمحتجم لا يلحق لانه نادر ولا يلحق بالسبب لانه لا عرف في التاديب
اه كما قوله في المتن فان خان الخ تمام ظهور الخيانة اما باقرار البايع او بالبينة او بالنكول عن اليمين
اه غاية وكتب فان خان الخ خاصة صورة المسئلة رجل اشترى بتسعة دراهم شيأ وقبضه ثم قال للمولى
اشتريته بعشرة فوبينك بما اشتريته واباعه مراجحة بربح زيادة درهم اه مشكلات قوله وقال البركوي
يحط فيهما اي ولا اختيار للمشتري اه غاية وكذا قال الشافعي واحمد اه قوله ولا بد ان يكون الاصل فيه اي في العقد
البيعان اه قوله هو المراجحة والتولية اي لا التسمية كما في محمد اه قوله او بشكل مراجحة على الثمن الاول اي
وان لم يسم الثمن الاول اه قوله وما اشبه ذلك مما نبه عليه اي كما اذا اشترى ثوبا بعشرة فباع ثوبا آخر منه
البايع اشتراه بثمانية يحط قدر الخيانة من الاصل وهو درهمان ويحط من الربح درهم ويأخذ الثوب
بثمانية بعشر دراهم اه غاية قال الكمال الجراحات الاعتبارية ليس الا التسمية لان الثمن به يصير معلوما
وبه ينعقد البيع والا فبانه الثمن الاول لا يتعلق الاستحقاق به انما هو تزوير وتدليس فيكون وصفا
مرغوبا فيه كوصف الكتابة والخياطة فيقرر انه بظهور ان الثمن ليس الا كذا يتخير اه كما قوله وهو لهلك
المبيع قبل ان يرده اي او استهلك اه فتح قوله او حدث به ما ينقص الرد اي عند ظهور الخيانة في بيع
المراجحة اه غاية قوله وعند الحجر عن تسليمه بيسقط ما يقابله اي بيسقط ما قابل العجز الثمن عند
تحير المشتري عن الرد بهلاك المبيع او تجدد ما ينقص اه فتح اه غاية قوله ويرجع على البايع بما
دفعه اليه من الثمن ان كانت القيمة اقل او دفع المضروب المشتري اه اكمل قوله وان استغرق الربح
الثمن لا بسبعة مراجحة اي الا ان يبين اه كما قوله وهذا عندي اي حنيفة اي وهو مذهب احمد اه فتح
قوله وعندهما بسبعة مراجحة اي وقول الشافعي كقولهما كذا في الاسرار وغيره واخذ ابو الشيخ في مزج الجا
الصغير بقولهما اه غاية وايضا هو قول مالك اه هندي قوله ثم اشتراه بعشرين اي بمن باعه منه بعدا تفقا
اه كما قوله ويقول قام علي بعشرة اي ولا يقول اشتريته ليلا يصير كاذبا اه غاية قوله لان المنع في باب
المراجحة لمعنى العبد وايضا المحاباة تحق الشرع اه قوله في المتن ولو اشترى ماذون الخ قال في المحيط
واذا اشترى الرجل من ابيه او ابنه او مكاتبه او عبده او عبد من موالي ابيه او مكاتب من موالي ابيه متاعا بمثل
قيمته ثم باعه من البايع بالف درهم بمثل الثمن الذي اشتراه به لم يبع مراجحة على الثمن الاول لان البايع
اه غاية قوله واشتراط الدين على العبد كانه دفع اليه فاقال الاتقاني وقد اختلفوا في ان الدين هل يسقط بموت المولى
فقد قيد فخر الاسلام دين العبد بالمستغرق وقال الصدر الشهيد عبد ماذون عليه دين يحيط برقبته او بقيمته

فصل

بعض

صحيح